



دراسة جدوى اولية لامكانات تطبيق نظام الحساب الفرعي للسياحة في العراق

أ.م.د. هناء عبد الغفار حمود السامرائي
م.م. ماجد حميد ناصر العوادي
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياحية/الجامعة المستنصرية
المستخلص

تسعى الدراسة الى تقييم واقع الامكانات المطلوب توافرها لتطبيق نظام الحساب الفرعي للسياحة TSA في العراق ، من خلال اعداد دراسة جدوى اولية تتعلق بالجوانب (الادارية والمؤسسية ، الفنية والاحصائية، التمويلية ، السوقية ، الربحية الاقتصادية والاجتماعية .

وتتلخص مشكلة الدراسة في ان الواقع العملي لحسابات النشاط السياحي ضمن الحسابات القومية في العراق لا يعطي الصورة الحقيقية لمساهمتها في الاقتصاد الوطني ، كونها اقتصرت على تقدير حسابات نشاط الفنادق والمطاعم دون الاخذ بنظر الاعتبار الانشطة الاخرى التي تكون القطاع السياحي . من هنا تبرز اهمية الدراسة في ضرورة تطبيق نظام tsa كونه يساهم في تجميع كافة حسابات الانشطة السياحية التي تكون القطاع السياحي ضمن اطار مستقل .

وخلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات واهمها توافر الامكانات المطلوبة لتطبيق نظام tsa في العراق ، فضلا عن مجموعة من التوصيات واهمها ضرورة تشكيل وحدة الحساب الفرعي للسياحة ضمن تشكيلات وزارة السياحة والاثار وتكون مسؤلة عن الاشراف على تطبيق النظام .

Abstract

The research aims at evaluating the reality of the potentialities needed in apply the TSA in Iraq through preparing preliminary profit study concerning (the administrative, institutional, technical , statistical, financial , marketing, profitable, economic, and social) aspects.

The problem of the study is that the practical reality of the accounts of the tourist activities within the national accounts in Iraq doesn't give a real picture of its contribution in the national economics for it is limited to calculating the accounts of the activities of hotels and restaurants without taking in consideration the other activities of the tourist sector. Hence appears the importance of the study in emphasizing the application of TSA for it contributes in collecting all the accounts of the tourist activities of the tourist sector within an independent framework.

The study ends with a set of conclusions the important of which is the availability of the potentialities necessary for applying the TSA in Iraq, in addition to some recommendations such as the necessity to establish a TSA unit within the formations of the Ministry of Tourism and Antiquities to supervise the application of the system.

¹ بحث مستل من اطروحة الدكتوراه (امكانيات تطبيق النظام الدولي للحساب الفرعي للسياحة لقياس دور القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي) ، قسم السياحة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2016 .



المقدمة

نتيجة لتزايد اهمية النشاط السياحي كقطاع منتج في الاقتصاد الوطني للدول السياحية ، والتطورات الدولية في المجال السياحي بدأت منظمة السياحة العالمية عام (1994) بتصميم نظام الحساب الفرعي للسياحة TSA، وكان هدفها الاول تقديم اطار شامل ومتكامل لقياس الانتاج والاستهلاك والعمالة والمتغيرات الاخرى التي لها صلة بالنشاط السياحي من منظوري الطلب والعرض وبالاعتماد على مبادئ واسس الحسابات القومية (SNA) بحيث يصبح هذا النظام تابع للحسابات القومية (SNA) . ومنذ ذلك الحين بدأت الدول بتبني هذه الحسابات لاستخلاص حجم واهمية القطاع السياحي ضمن الاقتصاد الوطني .

يوصف النظام بأنه سلسلة من الحسابات والجدول التي اساسها الحسابات القومية للدولة ، يتضمن المعاملات الاقتصادية السياحية المختلفة تُشير الى مدد زمنية محددة للأنشطة السياحية ويتكون من عشرة جداول ، منها جداول توضح جانب الطلب السياحي (1، 2، 3، 4) والجدول (5) يوضح جانب العرض السياحي ، والجدول (6) يبين مقابلة الطلب بالعرض السياحي والجدول (7) يتضمن مؤشرات العمالة ، والجدول (8) يشير الى تكوين رأس المال الثابت والجدول (9) يتضمن الانفاق السياحي العام واخيرا الجدول (10) يتعلق بالمؤشرات غير النقدية السياحية . بالنتيجة يسمح النظام بتقدير المؤشرات السياحية الكلية المهمة مثل حجم اعتماد القطاعات الاقتصادية في الدولة على السياحة ، والقيمة المضافة للصناعات السياحية ، ومدى دعم السياحة للتوظيف في الدولة . بعبارة عامة ان نظام TSA هو امتداد لنظام الحسابات القومية ، ويستخدم اطار الحسابات القومية لدراسة النشاط السياحي واهميته ، لذلك هو يقيس النشاط الاقتصادي الناتج من القطاع السياحي . وبالتالي هناك امكانية لدمج القطاع السياحي بشكل كامل في اطار الحسابات القومية من خلال نظام TSA.

نظرا لصعوبة الجزم مبدئيا بامكانية تطبيق نظام TSA ، لصعوبة تحديد المتطلبات المتوفرة في العراق ، لذا تتناول الدراسة اعداد دراسة جدوى اولية للمقومات المتوفرة وصولا الى امكانية تقييمها واتخاذ القرار بمدى امكانية تطبيق نظام TSA في العراق .

مشكلة البحث

يشير الواقع العملي لحسابات النشاط السياحي ضمن الحسابات القومية في العراق ، بأنها لا تعطي الصورة الحقيقية لمساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ، كونها لا تتضمن حسابات المنتجات لجميع الأنشطة السياحية ، واقتصرت في حساباتها على النشاط الفندقي والمطاعم فقط ، واستبعاد بعض المنتجات للأنشطة السياحية مثل (النقل السياحي ، شركات السفر والسياحة ، الاماكن الترفيهية والثقافية والرياضية) كونها تتداخل مع الأنشطة الاقتصادية الاخرى ، مما يسبب صعوبة تقديرها وحسابها . وبالتالي ان تطبيق نظام TSA في العراق سيسهم في امكانية قياس اهمية النشاط السياحي في الاقتصاد الوطني ، كونه يعمل على تجميع حسابات جميع الأنشطة السياحية في نظام مستقل .



اهمية البحث

تتجسد اهمية البحث في الوصول الى الية تعزز طرق قياس وتقدير الاهمية النسبية للقطاع السياحي في تقدير القيمة المضافة التي تعزز الناتج المحلي الاجمالي كقطاع داعم للدخل القومي العراقي ، من خلال جميع حسابات الانشطة للقطاع السياحي في اطار مستقل ضمن نظام TSA ، بالاعتماد على دراسة الجدوى الاولى التي تسهم في تقدير الامكانات المتوفرة لتطبيق النظام في العراق .

هدف البحث

التعرف على مدى توافر المقومات والامكانات (المؤسسية والاحصائية والتمويلية والتسويقية والربحية الاقتصادية) للقطاع السياحي بغية الوقوف على امكانية تطبيق نظام TSA في العراق .

فرضية البحث

تتوافر المقومات والامكانات (المؤسسية والاحصائية والتمويلية والتسويقية والربحية الاقتصادية) لتطبيق نظام TSA لقياس اهمية النشاط السياحي في الاقتصاد العراقي .

منهجية البحث

تناول البحث اتباع الاسلوب الوصفي والتحليلي لواقع الحسابات للانشطة السياحية ، والوقوف على مدى الحاجة الى تطبيق نظام TSA في العراق ، من ثم اعداد دراسة جدوى اولية تناولت الجوانب القانونية والتشريعية ، الدراسة السوقية (العرض والطلب السياحيين) ، الدراسة الفنية (المسوحات الاحصائية) ، الدراسة الادارية (الاطار المؤسسي) ، الدراسة المالية (تمويل المشروع) ، الدراسة الاقتصادية (الربحية الاقتصادية والاجتماعية) . وباستخدام المعادلات الرياضية المناسبة على البيانات التي توفرها المسوحات الاحصائية السياحية بغية الحصول على نتائج تسهم في تقييم الامكانات المتوفرة لتطبيق نظام TSA .

هيكلية البحث

تجسدت الهيكلية في تضمنها على مبحثين ، تناول المبحث الاول تقييم واقع حسابات النشاط السياحي في العراق كمدخل اساسي لبيان مدى الحاجة الى تطبيق نظام TSA في العراق .

وتناول المبحث الثاني اعداد دراسة جدوى اولية لمدى توافر الامكانات لتطبيق نظام TSA في العراق والتي تمثلت ب (الدراسة الادارية والمؤسسية ، الدراسة الفنية ، الدراسة المالية ، الدراسة السوقية ، الدراسة الاقتصادية) .

وانتهت الدراسة بالتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث من خلال التحليل والتقييم لواقع الامكانات المتوفرة في العراق لتطبيق النظام وفق دراسة الجدوى الاولى ، التي تحقق فرضية البحث .



المبحث الاول - واقع حسابات النشاط السياحي في الاقتصاد العراقي

تمهيد

ان تطبيق نظام TSA في العراق يتطلب تقييم واقع ودقة الحسابات للنشاط السياحي من حيث شمولها على مؤشرات الانشطة السياحية التي تكون القطاع السياحي ، للوصول الى مبررات تطبيق النظام لتقدير اهمية النشاط السياحي في الناتج المحلي الاجمالي العراقي ، التي تنعكس على اهمية اعداد دراسة الجدوى الاولى لتطبيق نظام TSA في العراق . وعليه سيتم من خلال المبحث الاول تقييم واقع حسابات النشاط السياحي في العراق من خلال الاستعانة بالحسابات القومية لكونها تتضمن المؤشرات الاقتصادية للقطاعات الكلية ومن ضمنها النشاط السياحي ، وصولا الى تقييم واقع هذه الحسابات للنشاط السياحي .

البند الاول : مؤشرات النشاط السياحي في نظام الحسابات القومية العراقي

اولا : مؤشرات نشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي

عند تتبع المجموعة الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط ، يلاحظ ان الباب السادس عشر (التجارة الداخلية) يتناول مؤشرات نشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي بالإضافة الى مؤشرات منشآت الغذاء والمشروبات ، إضافة الى بيانات نشاط احصاءات التوزيع التجاري المتمثلة (بالتجارة الداخلية للقطاع العام من حيث المؤشرات الاجمالية لتطور هذا القطاع وعدد المنشآت ، ورأس المال المدفوع ، والاحتياطي ، والربح بحسب عائدية المنشآت ، واجمالي قيمة الإيرادات والمصروفات)⁽²⁾. من ثم يهدف الى توفير البيانات الإحصائية عن الوحدات الاقتصادية التي يتركز نشاطها الاساسي في تجارة الجملة والمفرد وبيع واصلاح المركبات⁽³⁾.

وعليه يتضمن نشاط الخدمات الفندقية ضمن الباب السادس عشر (التجارة الداخلية) بيانات عن (عدد الفنادق ، الغرف ، الأسرة ، توزيع النزلاء . عدد لياالي المبيت ، الجنسية ، عدد المشتغلين والاجور المدفوعة لهم حسب المحافظات)⁽⁴⁾.

وبالاعتماد على الجدول (1) الذي يبين المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي للمدة (2004 - 2013) ، يمكن تحليل المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ونسب التغيرات السنوية للمدة (2004- 2013) ، وعلى النحو الاتي:

² الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، احصاءات التجارة الداخلية - الباب السادس عشر ، وزارة التخطيط ، جمهورية العراق ، 2014 ، ص : 1 .

³ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص في العراق لسنة 2012 - 2013 ، مديرية احصاءات التجارة ، وزارة التخطيط ، جمهورية العراق ، 2014 ، ص : 1 .

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، مصدر سابق ، ص : 1 .



1. نمو عدد ليالي المبيت للمدة (2004 – 2013) ، اذ بلغت عام (2004) ما يقارب (4249) الف (سرير / ليلة) ، واستمرت بالزيادة لتصل في عام (2013) ما مقداره (14059) الف (سرير / ليلة) .
2. نمو الايرادات لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي خلال المدة (2004 / 2013) ، اذ بلغت الايرادات عام (2004) ما مقداره (46655) مليون دينار ، واستمرت بالزيادة لتصل في عام (2013) ما مقداره (261392) مليون دينار .
3. ازداد عدد المشتغلين من (5659) الف عامل لعام (2004) ، ليصل الى (8830) الف عامل ، وهذا مؤشر جيد يعكس قدرة النشاط الفندقي الفائقة في توليد الفرص العمل .
4. يتضح من الجدول ان عامي (2006/2007) يكون التغير السنوي لبعض مؤشرات النشاط الفندقي سلبياً ، والسبب يعود الى تدهور الوضع الامني مما اثر في واقع النشاط السياحي في العراق .

ثانيا : مؤشرات نشاط منشآت الغذاء والمشروبات

قام الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات على وفق الاهمية التي يكتسبها هذا النشاط بتنفيذ مسح المطاعم والمقاهي والكازينوهات ضمن خطة تهدف الى توفير بيانات احصائية عن أنشطة خدمات الاطعمة والمشروبات لاغراض الحسابات القومية واحتساب الارقام القياسية بحسب دليل النشاط الاقتصادي ، ويشمل المسح (أنشطة المطاعم ، المقاهي ، الكازينوهات ، محال الاكل والشرب ، الكافيتريات ، محلات بيع المتلجات والعصائر ، توريد الاغذية للمناسبات وتوصيل الطعام للمنازل) . وبدأ تنفيذ مسوحات منشآت الغذاء والمشروبات في العراق منذ عام (1974)⁽⁵⁾. ويلاحظ من خلال الجدول (2) ، الذي يبين مؤشرات اجمالي القيمة المضافة لنشاط منشآت الغذاء والمشروبات بحسب المحافظة لعام (2013) ، ان القيمة المضافة لنشاط منشآت الغذاء والمشروبات بلغ (2.006.1) مليون دينار، ويعد هذا المؤشر ضعيف جدا ، ويفسر الباحث ذلك الى عدة اسباب وهي على النحو الاتي :

1. لا يتضمن المسح مؤشرات منشآت الغذاء والمطاعم التي التابعة للفنادق السياحية في العراق .
2. ان اغلب المنشآت لا تعطي الارقام الحقيقية عن الايرادات التي تحققها بسبب التخوف من الجهات الرقابية وتجنب رفع الضرائب ، اضافة الى تخوفها من اطلاع المنشآت المنافسة على ايراداتها الحقيقية ونسب الاشغال لديها .

اما بالنسبة الى مؤشرات عدد العاملين في منشأة الغذاء والمشروبات فيشير المسح الى ان مجموع عدد العاملين فيها لعام (2013) بلغ (88617) عامل ، وشكلت نسبة الذكور (99.0 %) ، والاناث (1.0 %) من اجمالي عدد العاملين ، وهي نسبة جيدة تعكس دور النشاط السياحي الفعال في توفير فرص العمل . اذ شكل عدد العاملين في نشاط المطاعم وخدمات الطعام نسبة (76.3 %) ، ونشاط

⁵ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح منشآت الغذاء والمشروبات في العراق لسنة 2013 ، مديرية احصاءات التجارة ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 ، ص : 2-1 .



توريد الاغذية للمناسبات نسبة (2.4 %)، ونشاط خدمات الطعام الاخرى (1.5 %) ، ونشاط تقديم المشروبات (19.9 %) من اجمالي عدد العاملين ⁽⁶⁾ .

جدول (1) / المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي للمدة (2004 - 2013)

السنة	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	معدل التغير السنوي %	عدد المشتغلين	معدل التغير السنوي %	مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	عدد النزلاء (بالالف)	معدل التغير السنوي %	عدد ليالي المبيت (بالالف)	معدل التغير السنوي %	مجموع الإيرادات (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	مجموع المصروفات (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %
2004	838	-	5659	-	4506	-	1878	-	4249	-	46655	-	13879	-
2005	715	-14.7	4789	-15.4	9885	119.4	2003	6.7	3893	-8.4	34224	-26.6	13049	-6.0
2006	505	-29.4	3349	-30.1	5638	-43.0	1434	-28.4	3928	0.9	48740	42.4	10514	-19.4
2007	492	-2.6	4574	36.6	12163	115.7	2490	73.6	4076	3.8	63768	30.8	11744	11.7
2008*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2009	662	16.0	6065	15.2	22225	35.2	2270	-4.5	6276	24.1	119035	36.6	23446	41.3
2010	751	13.4	6071	0.1	25438	14.5	3050	34.4	8943	42.5	144854	21.7	30172	28.7
2011	929	23.7	7109	17.1	25577	0.5	3874	27.0	10526	17.7	176273	21.7	53471	77.2
2012	1084	16.7	7491	5.4	32454	26.9	4474	15.5	12176	15.7	211492	20.0	64943	21.5
2013	1267	16.9	8830	17.9	50297	55.0	6321	41.3	14059	15.5	261392	23.6	69390	6.8

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة 2013 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 ، ص : 5 .

جدول (2) / اجمالي القيمة المضافة لنشاط منشآت الغذاء والمشروبات بحسب المحافظة لعام (2013) (وحدة القياس : الف دينار)

المحافظة	اجمالي الإيرادات	قيمة المستلزمات السلعية والخدمية	القيمة المضافة بسعر المنتج
دهوك	270296000	121670782	148625218
نينوى	175998132	110146663	65851469
السليمانية	948055764	479282326	468773439
كركوك	75661577	33467735	42193842
اربيل	195512200	96025384	99486816
ديالى	58040127	33932468	24107659

⁶ المصدر نفسه ، ص : 8 .

* لم يتم انجاز مسح الفنادق ومجمعات اليواء السياحي لعام 2008 بسبب انشغال وزارة التخطيط بالعمل على اعداد مسح التعداد العام للسكان .



18425379	59055419	77480798	الانبار
759542013	672532146	1432074159	بغداد
64524395	82570821	147095216	بابل
52303004	68429177	120732181	كربلاء
20884099	23428666	44312766	واسط
11554025	50481289	62035314	صلاح الدين
46715950	76673071	123389021	النجف
33273212	49101342	82374555	القادسية
12800436	18050436	30850871	المتن
27957002	38370344	66327346	ذي قار
15896784	30495216	46392000	ميسان
93178934	104944176	198123110	البصرة
2006093675	2148657461	4154751136	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح منشآت الغذاء والمشروبات في العراق لسنة 2013 ، مديرية إحصاءات التجارة ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 ، ص : 64.

ثالثاً : مؤشرات نشاط شركات السفر والسياحة

تم شمول شركات السفر والسياحة في القطاع الخاص بإجراء المسح لنشاطها ضمن خطة الجهاز المركزي للإحصاء ، لتوفير مؤشرات إحصائية تعكس فعالية هذا النشاط لأغراض متطلبات الجهات المستفيدة وللوصول الى مؤشرات تفصيلية عن إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي . وعليه نفذ الجهاز المركزي للإحصاء من خلال مديرية النقل والاتصالات ، لأول مرة مسحاً لشركات السفر والسياحة لعامي (2002 و 2003) معتمداً على إطار شامل لجميع شركات السفر والسياحة للقطاع الخاص في العراق عدا إقليم كردستان وذلك في عام (2004) .

ولاهمية مؤشرات هذا النشاط تم تنفيذ المسح للسنوات اللاحقة بعد تحديث الإطار سنوياً بالتنسيق مع شركات السفر والسياحة ، إذ تم في سنة (2011) شمول إقليم كردستان بالمسح . ويهدف المسح الى استخراج وتوفير مؤشرات إحصائية ونشر البيانات الأساسية عن شركات السفر والسياحة في القطاع الخاص ومعرفة القدرة الاستيعابية للنشطة السياحية وأنماط الإيرادات وما يقوم به من أنشطة ثانوية أخرى ، ومن المؤمل تطوير هذا المسح مستقبلاً ليلبي جميع احتياجات الجهات المستفيدة وبخاصة بعد عودة العراق الى عضوية منظمة السياحة العالمية بعد انقطاع دام ما يقارب 20 عاماً⁽⁷⁾.

وعليه يوفر المسح مؤشرات القيمة المضافة لهذا النشاط بحسب المحافظة لعام (2011) ، وكما مبين في الجدول (3) .

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح نشاط شركات السفر والسياحة لسنة 2011، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 ، ص : 1.



اذ يلاحظ ان القيمة المضافة لنشاط شركات السفر والسياحة بلغت (23182245) مليار دينار ،
وتعد هذه القيمة مؤشراً جيداً تعكس اهمية هذا النشاط ضمن منتجات النشاط السياحي في العراق .
اما بالنسبة لمؤشرات التوظيف السياحي في شركات السفر والسياحة يتضح من الجدول (4) الذي
يبين عدد المشتغلين في شركات السفر والسياحة لعام (2011) ، ان عدد العاملين فيها بلغ (2370)
الف عامل ، وهي ايضا نسبة جيدة ، لكونها لا تتطلب اعداداً كبيرة من العاملين ، مقارنة بالفنادق
ومجمعات الايواء السياحي .

جدول (3) / القيمة المضافة ومكوناتها في نشاط شركات السفر والسياحة بحسب المحافظة لعام
(2011) (وحدة القياس : مليار دينار)

المحافظة	عدد الشركات	مكونات القيمة المضافة			القيمة المضافة بسر المنتج
		تعويضات المشتغلين	الضرائب غير المباشرة	فائض العمليات	
نينوى	72	255890	12020	4226911	4494821
كركوك	43	98400	7370	410457	516227
ديالى	9	40700	400	211400	252500
الانبار	8	64900	1250	122435	188585
بغداد	165	13514501	47265	1845477	3244192
بابل	31	269550	10650	1208582	1488782
كربلاء	33	341080	8460	769962	111952
واسط	13	11750	8180	196165	216095
صلاح الدين	14	48000	2980	159673	210653
النجف	32	682334	19625	1630286	2332245
القادسية	14	24600	100	180504	205204
المتن	15	64640	4775	97675	167090
ذي قار	22	26050	0	177288	203338
ميسان	15	147600	15300	233000	395900
البصرة	36	321820	11950	783697	1117467
دهوك	42	155714	27587	1222991	1406292
اربيل	83	2052400	61215	2616601	4730216
سليمانية	31	807770	19879	65487	893136
المجموع	678	6764648	259006	16158591	23182245

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح نشاط شركات السفر والسياحة لسنة 2011 ، مديرية احصاءات النقل والاتصالات ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 ، ص : 8 .

جدول (4) / عدد المشتغلين في شركات السفر والسياحة لعام 2011

اصناف المشتغلين	عاملون بأجر (الف)	عاملون بدون أجر (الف)	المجموع (الف)
الاداريون	1062	905	1967
السواق	118	29	147
اخرين	244	12	256
المجموع	1424	946	2370

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح نشاط شركات السفر والسياحة لسنة 2011 ، مديرية احصاءات النقل والاتصالات ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 ، ص : 20 .



رابعاً : مؤشرات نشاط النقل السياحي

ضمن مؤشرات مسح شركات السفر والسياحة الذي تعده مديرية النقل والاتصالات في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، يمكن الاطلاع على مؤشرات النقل السياحي المتمثلة بأعداد السياح المنقولين في شركات السفر والسياحة ، والايرادات المتحققة من النقل السياحي ، اذ يُلاحظ من الجدولين (5) ، (6) بأن مؤشرات النقل السياحي فيما يتعلق بـ (عدد المسافرين ، والايرادات) لا تعطي تفاصيل النقل السياحي على وفق انواعه (البري ، سكك الحديد ، الجوي ، البحري) ، بمعنى ان بيانات النقل السياحي المتوفرة ، توجد بشكل اجمالي دون تصنيفها تبعا لنوع وسيلة النقل السياحي المستخدمة (سكك حديد ، بري ، جوي ، بحري) ، وبهذا فهي لا تعطي مؤشرات واضحة ومفصلة عن النقل السياحي ، ويعود ذلك الى عدة اسباب وهي على النحو الاتي :

1. ان المسح يشمل القطاع الخاص وبذلك هو يشمل نشاط شركات السفر والسياحة كونها تابعة للقطاع الخاص ، في حين وسائل النقل البحري والبري _ سكك الحديد _ ، تكون تابعة للقطاع العام وهي غير مشمولة بالمسح .
2. اقتصر المسح في تقديم مؤشرات النقل السياحي على وسيلة النقل البري _ السيارات _ ، والجوي ، التي تستخدمها شركات السفر والسياحة لنقل السواح .
3. ان خطوط النقل بواسطة سكك الحديد متوقفة باستثناء خط (بغداد - البصرة) ، وبالنسبة لوسيلة النقل البحري تقتصر على نقل البضائع والحمولات ولا تستخدم لنقل المسافرين⁽⁸⁾.

جدول (5) / عدد المسافرين المنقولين في شركات السفر والسياحة لعام 2011

البيان	عدد المسافرين المنقولين بالآلاف	الاهمية النسبية %
عدد المسافرين داخل العراق	168330	22.2
عدد المسافرين خارج العراق	590691	77.8
المجموع	759021	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح نشاط شركات السفر والسياحة لسنة 2011 ، مديرية احصاءات النقل والاتصالات ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 ، ص : 18 .

جدول (6) / الايرادات المتحققة (قيمة الانتاج) في شركات السفر والسياحة بحسب النوع لعام 2011

نوع الايراد	القيمة (الف دينار)	الاهمية النسبية %
النقل	7506312	21.9
السياحة	15605897	45.4
بيع التذاكر	9307817	27.1
اخرى	1932745	5.6
المجموع	34352771	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح نشاط شركات السفر والسياحة لسنة 2011 ، مديرية

⁸ مقابلة مع مدير مديرية النقل والاتصالات ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون

الانمائي ، جمهورية العراق ، بتاريخ ، 2015/8/8.



احصاءات النقل والاتصالات ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 ، ص : 16 .

من خلال ما تقدم من مؤشرات النشاط السياحي ضمن المسوحات الاحصائية المتوافرة ، يتضح ان تقدير القيمة المضافة للقطاع السياحي مجزئة على وفق مكونات النشاط السياحي (المنتجات السياحية) ، لكونها اقتصرت على بعض أنشطة هذا القطاع كالقيمة المضافة لنشاط (الفنادق ، منشآت الغذاء والمشروبات ، شركات السفر والسياحة) ، وهي لا تمثل كمؤشر القيمة المضافة الاجمالية للقطاع السياحي وانما تكون مجزئة على شكل مؤشرات جزئية للقطاع السياحي وغير مجتمعة بصورة مستقلة .

ويتضح من الواقع العملي ان تقدير اسهام القطاع السياحي في الناتج القومي الاجمالي في نظام الحسابات القومية في العراق يعتمد بالاساس على ايرادات النشاط الفندقي والمطاعم كونه يمثل النشاط الاكثر فاعلية بالنسبة للأنشطة السياحية الاخرى ، وان اغلب الدراسات السياحية في هذا المجال تتناول نشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لغرض حساب اهمية النشاط السياحي على مستوى الاقتصاد الوطني ، من ثم لا يمكن لهذا النشاط ان يعطي الاسهام الحقيقي للنشاط السياحي في الاقتصاد الوطني ، مما يتطلب توافر نظام مستقل يساهم في تجميع هذه المؤشرات السياحية المجزئة بشكل مستقل ، وعليه يعد نظام TSA الانموذج الامثل لقياس القيمة المضافة للنشاط السياحي ، وبالتالي سيتم من خلال المبحث الثاني العمل على اعداد دراسة جدوى اولية لامكانية تطبيق هذا النظام في العراق .

المبحث الثاني - دراسة جدوى اولية لتطبيق نظام TSA في العراق

تمهيد

لاشك ان نجاح او فشل أي مشروع يتوقف على مدى سلامة القرار الذي تتخذه الجهة المسؤولة عن التنفيذ ، وهذا يتوقف على مدى توافر البيانات والمعلومات المطلوبة ودرجة دقتها وواقعيتها وشمولها لكافة جوانب المشروع الفنية والقانونية والادارية والتسويقية والمالية والاقتصادية ... الخ ، وتستمد هذه البيانات من دراسة جميع جوانب المشروع والتي تُعرف بدراسة الجدوى . وعليه سيتم من خلال هذا المبحث العمل على اعداد دراسة جدوى اولية لتحديد امكانيات تطبيق نظام TSA في العراق .

تغطي هذه الدراسة بيانات البيئة الادارية والاقتصادية والقانونية وبيانات حجم السوق والمدخلات اللازمة (التمويل والمسوحات الاحصائية) . بالتالي فهي وسيلة عملية وعلمية توضح امكانية المضي بعملية التنفيذ . وتتناول دراسة الجدوى الاولى لمجموعة من الفقرات وعلى النحو الاتي :

البند الاول : دراسة الاهمية والحاجة الى النظام

ان السياحة ليست كالصناعات التقليدية المحددة في نظام الحسابات القومية ، لان الصناعات تُصنف على وفق البضائع والخدمات التي تنتجها (العرض) في حين ان الاستهلاك السياحي يعتمد على حالة السائح (الطلب السياحي) ، اضافة الى ذلك ان السياح يشترون العديد من المنتجات نفسها التي يستهلكها الاخرين (غير السياح) بما في ذلك منتجات الصناعات التي لا ترتبط عادة بالسياحة مثل الملابس ومحلات بيع البقالة ، بالمقابل ان المواطنين (غير السياح) يشترون السلع والخدمات السياحية لاغراض غير سياحية مثل وجبات الطعام ، البطاقات البريدية ، والخدمات الترفيهية . ونظام الحساب الفرعي للسياحة يجمع هذه التوقعات المختلفة للسياحة في اطار نظام الحسابات القومية ، وهي تجعل من الممكن



فصل جانبي الطلب والعرض السياحي ودراسته من خلال نظام جوانب الانتاج والطلب من الاقتصاد الكلي⁽⁹⁾. اضافة الى ذلك ان الانشطة السياحية غير منظمة كما ينبغي في فئة واحدة من النشاط الانتاجي في اطار نظام الحسابات القومية (1993) اي ان صناعة السياحة غير مصنفة بصورة منفصلة ومستقلة وهنا تكمن الغاية من انشاء نظام الحساب الفرعي للسياحة⁽¹⁰⁾. وقد اتضح من خلال تقييم واقع حسابات النشاط السياحي في العراق ، مدى الحاجة والاهمية للعمل على تطبيق نظام TSA كونه يساهم في تجميع حسابات المنتجات للأنشطة السياحية في اطار مستقل ، ويساهم في امكانية اعطاء بيانات دقيقة عن النشاط السياحي تعزز امكانية تطوير السياسة السياحية وتوجيهها بشكل صحيح .

البند الثاني : مدى توافر الرغبة ، والدراسة القانونية الاولية

تتجسد من خلال ما يتمتع به العراق من مقومات سياحية يمكن ان تستثمر بشكل ايجابي ، لما له من اثار اقتصادية مباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي يمكن ان تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي خاصة ان الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على تصدير النفط ، بالاضافة الى اهمية النشاط السياحي في توليد فرص العمل وتقليص البطالة ، ودعم ميزان المدفوعات لما لهذا القطاع من قدرة على توفير العملة الاجنبية . وفي هذا السياق بادرت وزارة السياحة قبل ان يتم دمجها مع وزارة الثقافة والاثار على اثر الاصلاح الاداري المتمثل بالترشيح الوزاري ، بادرت الى محاولة تطبيق نظام TSA من خلال مخاطبة منظمة السياحة العالمية لتقديم الاستشارة والخبرات في هذا المجال على اعتبار ان العراق عضوا في هذه المنظمة ، الا ان الاجابة عن هذه المخاطبات الرسمية لم يتم الاجابة عنها الى الوقت الحالي ، وهذا يعكس مدى الحاجة والاهمية لتطبيق النظام في العراق ، لكونه يساهم في تقدير اهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني في العراق بصورة مستقلة واكثر دقة وشمولا⁽¹¹⁾ .

وعليه يرى الباحث ان ترسيخ الرغبة والايتمان لدى الجهات المعنية بالسياحة يتطلب العمل على اجراء مجموعة من الخطوات وهي على النحو الاتي :

1. عقد اجتماع للمعنيين بالقطاع السياحي (مدراء ، اكاديميين ، خبراء ، مستثمرين) ومناقشة واقع القطاع السياحي والتعرف على التطورات الدولية للمفاهيم والمصطلحات السياحية ، والعمل على تطويره بما يتوافق مع توصيات منظمة السياحة العالمية .
2. عقد المؤتمرات والندوات العلمية للترويج للمشروع ، ومدى اهميته في قياس دور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني . من خلال عرض الدراسات والتجارب السياحية العالمية في هذا المجال .

⁹ Charles R. Goeldner & J. R. Brent Ritchie, Tourism ,Principles , Practices , Philosophies ,11ed, John Wiley & Sons ,Inc., New York , 2009 ., p: 407-408 .

¹⁰ نزيه الدباس ، ادارة القرى السياحية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 1999 ، ص : 17-18 .

¹¹ مقابلة مع حسين علي مراد الجاف ، مدير اقدم لقسم التخطيط والمتابعة والدراسات ، هيئة السياحة ، وزارة السياحة والاثار ، العراق ، بتاريخ / 2015/8/5 .



3. مخاطبة الجهات المعنية للعمل على توجيه السياسة السياحية في العراق نحو العمل على مواكبة التطورات الدولية في المجال السياحي ، والبدء بتشريع القوانين وتوفير الدعم المالي لاعداد النظام.

4. المشاركة في المؤتمرات الدولية للمنظمات السياحية للاستفادة من خبراتها ، ونقل هذه الخبرات الى الجهات المعنية بوضع السياسة السياحية واصحاب القرار السياحي في العراق .

5. العمل على انشاء المكاتب الاستشارية السياحية نظرا لاهميتها في توفير الدراسات والبيانات المحدثة عن النظام المقترح والتي تخدم المستخدمين من وزارات واكاديميين ومستشارين وباحثين و مستثمرين ... الخ ، فضلا عن اهميتها في تقديم البيانات لاصحاب القرار السياحي لوضع الخطط العامة للسياسة السياحية في القطر .

6. العمل على البدء باجراء دراسات الجدوى الشاملة لنظام TSA من اجل وضع التوصيات التي تسهم في امكانية تطبيقه في العراق .

اما بالنسبة للبيئة القانونية _ تحديد الصلاحية القانونية لتنفيذ المشروع _ ، فيرى الباحث ان النظام المقترح تطبيقه لا يتعارض مع القوانين والتشريعات الموضوعة على اعتبار انه يتضمن عملية تجميع البيانات السياحية ضمن اطار علمي يتوافق مع توصيات منظمة السياحة العالمية والقوانين والتشريعات السياحية التي تقرها ، وبما ان العراق عضوا في هذه المنظمة الدولية فلا بد ان يبدأ العمل في مواكبة التوصيات الدولية من خلال تطبيق مشروع النظام المقترح والاستفادة منه في وضع السياسات السياحية بالاعتماد على مؤشرات النظام بشكل ادق واكثر تفصيلا ، وعليه لا يوجد اية عائق قانوني يعيق البدء بتأسيس المشروع .

البند الثالث : الدراسة السوقية الاولى (العرض و الطلب السياحي)

تعد الدراسة السوقية من اهم جوانب دراسات الجدوى للمشروع ، اذ انها تتناول جانباً وثيق الصلة بحجم الطلب والايادات المتوقعة ، وعليه يتعين تحديد حجم واتجاهات الطلب على منتجات المشروع (الطلب المحلي ، والطلب الخارجي) والتنبؤ بالطلب المستقبلي من خلال استخدام الاساليب الاحصائية والقياسية المختلفة ، والتي تشمل على المسوحات الاحصائية والسلاسل الزمنية لحجم الطلب ⁽¹²⁾. وعليه يمكن دراسة السوق السياحي (العرض السياحي و الطلب السياحي) للوصول الى مستوى التوازن بما يحقق الاستخدام الامثل للموارد السياحية من خلال الاعتماد على مسوحات الايواء للسياح (الفنادق ومجمعات الايواء السياحي) ، اذ يلاحظ من خلال الجدول (7) الذي يبين نسبة اسهام النشاط الفندقي في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي للمدة (2004 - 2013) ، ان الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي للعام (2006) قفزَ من (22848.1) مليون دينار الى (1275367.9) ترليون دينار ، وهذا غير متوافق مع ما شهده الوضع الامني السيء خلال هذه المدة الذي انعكس على ضعف النشاط

¹² مدحت القرشي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان - الاردن، 2009، ص : 30 - 31 .



السياحي ، وحتى في الوضع الطبيعي غير ممكن هذا النمو غير المبرر في النشاط السياحي ، كما ان هذا النمو المفاجئ يتكرر في العام (2012 ، 2013) ، وعليه يعتقد الباحث ان الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي غير صحيح ومشكوك فيه للاعوام (2006 ، 2007 ، 2012 ، 2013) ضمن السلسلة الزمنية المدروسة وكذلك بالنسبة لعام (2007) ، اذ بلغت القيمة المضافة للنشاط الفندقي (45548.2) مليون دينار ، وهو اكبر من الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي البالغ (11263.8) مليون دينار ، وهذا غير ممكن على اساس ان الكل لا يمكن ان يكون اقل من الجزء . عليه سوف يتم اهمالها بسبب ان نسبة مساهمة النشاط الفندقي في الناتج المحلي السياحي تكون غير صحيحة ، وسيتم احتساب متوسط اسهام النشاط الفندقي من الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي بالاعتماد على الاعوام (2004 ، 2005 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011) الذي يبلغ ما مقداره (67 %) ، وهذا يعكس ان اسهام النشاط الفندقي هو الاكبر بالنسبة للانشطة السياحية الاخرى ، عليه سوف يكون قياس العرض والطلب السياحي بالاعتماد على النشاط الفندقي لكونه النشاط الاكبر . من ناحية اخرى ان العرض السياحي يتجسد بالموارد الطبيعية التي من غير الممكن قياسها ومقارنتها بالطلب لذا من الممكن قياس العرض السياحي والطلب السياحي بالاعتماد على (عدد الاسرة / الليلة) المعروض منها والمباعة .

يمكن دراسة السوق السياحي في العراق بالاعتماد على الجدول (8) ، الذي يبين العرض والطلب السياحي ونسبة الاشغال للنشاط الفندقي للمدة (2006 - 2013) ، اذ يلاحظ ان نسب الاشغال الفندقي منخفضة لعامي (2006، 2007)، ويعود هذا الانخفاض الى تدهور الظروف الامنية مما اثر في انخفاض الطلب السياحي. اما عام (2008) فلم يتم انجاز تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي بسبب انشغال وزارة التخطيط باعداد التعداد العام للسكان . وبالنسبة للمدة (2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013) اتسمت بتحسن الظروف الامنية بصورة نسبية مما انعكس ايجابا على الانشطة الاقتصادية في القطر ويمكن عدّها المعيار الذي يقاس عليه العرض والطلب السياحي في العراق ، ويتضح ان نسبة الاشغال الفندقي بارتفاع تدريجي من (33.6 %) في عام (2009) لتصل الى (58.8 %) في عام (2013) ، مما يُعد مؤشراً جيداً على نمو الطلب السياحي ، من ثمّ يكون متوسط الاشغال الفندقي لهذه المدة حوالي (49.2 %) ، مما يعني ان الطلب السياحي يقابله فائض في العرض السياحي بما يقارب (50.8%).

يرى الباحث بالرغم من تواضع نسبة الاشغال يمكن عدّها مؤشراً جيداً ، لارتفاع نسبة الاشغال خلال المدة المعتمدة بالرغم الاضطراب الامني والسياسي والارهاب الذي يعاني منه العراق منذ عام (2003) ، والازمة المالية التي بدأت عام (2014) وما زالت مستمرة لحد الان . اضافة الى ذلك اقتصر الطلب السياحي على السياحة الدينية فقط مع اهمال الانشطة السياحية الاخرى ، مما يعني في حال تم تطوير الانواع الاخرى من السياحة ، فإن نسبة الاشغال للنشاط السياحي بالتاكيد سترتفع ، لذا يستوجب ذلك العمل على تطبيق النظام لتقدير اهمية النشاط السياحي في الاقتصاد العراقي .



جدول (7) / نسبة مساهمة النشاط الفندقي في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي للمدة (2004-
(2013

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الاجمالي (لايرادات)	46655.1	34223.7	48740.5	63767.9	91401.6	119035.2	144853.5	176272.8	211492.2	261392.1
مجموع المستلزمات السلعية والخدمية	13879.4	13049.5	10513.9	11744.2	17592.2	23440.2	30171.7	53469.7	64942.8	69389.9
= اجمالي القيمة المضافة بسعر السوق	32775.7	21174.2	38226.6	52023.7	73809.4	95595.0	114681.8	122803.1	146549.4	192002.2
الضرائب غير المباشرة	65.2	98.5	122.0	111.1	256.7	402.2	607.7	505.4	674.8	1047.4
= اجمالي القيمة المضافة بسعر التكلفة	32710.5	21075.7	38104.6	51912.6	73552.7	95192.8	114074.1	122297.7	145874.6	190954.8
الاندثار	6017.0	9305.6	6190.3	6364.4	8260.6	10156.8	15994.9	15982.8	2418.7	18098.5
= صافي القيمة المضافة بسعر التكلفة	26693.5	11770.1	31914.3	45548.2	65292.1	85036.0	98079.2	106314.9	143455.9	172856.3
الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي	31864.0	22848.1	1275367.9	11263.8	83366.8	137319.7	163514.2	183578.0	2130773.3	2250364.7
نسبة النشاط الفندقي من الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي %	83.77	51.51	2.50	404.37	78.32	61.93	59.98	57.91	6.73	7.68

المصدر: 1. تم احتساب صافي القيمة المضافة للنشاط الفندقي من قبل الباحث ، بالاعتماد على بيانات المصدر (الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ، وزارة التخطيط ، العراق ، للمدة (2004 الى 2013) .

2. بيانات الناتج المحلي الاجمالي للقطاع السياحي من (الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، جمهورية العراق .



جدول (8) / العرض والطلب السياحي ونسبة الاشغال للنشاط الفندقي للمدة (2006 – 2013) (وحدة

القياس : الف دينار)

السنة	العرض السياحي *	الطلب السياحي	نسبة الاشغال ** %
2006	12887420	3928019	30.5
2007	4188740	536913	12.9
***2008	-	-	-
2009	18659530	6276177	33.6
2010	21722245	8942605	41.1
2011	26124510	10525912	40.3
2012	21501785	12176029	56.6
2013	34149400	14059253	58.8

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الاتي :

- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ، وزارة التخطيط ، العراق ، للمدة (2006 الى 2013) .

البند الرابع : الدراسة الفنية الاولى (المسوحات الاحصائية)

يرتبط القطاع السياحي بعلاقات متعددة ومتداخلة مع القطاعات الاخرى الحكومية والخاصة ، ومن الطبيعي ان ينعكس ذلك بصورة مباشرة على مصادر المعلومات السياحية ، حيث تقوم عدة جهات حكومية بجمع نوعيات مختلفة من البيانات. وعليه كان من المهم بناء قاعدة بيانات سياحية وشاملة ودقيقة ، والتي يعتمد عليها نظام TSA لقياس دور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ، لذا لا بد لنا من الوقوف على المصادر الرئيسة للمعلومات السياحية لتكون الاساس الذي يعتمد عليها بناء جداوله العشرة . وعليه يمكن استعراض مصادر البيانات السياحية في العراق وعلى النحو الاتي :

اولا : مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي

يقدم الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات نتائج تقرير احصاء النشاط الفندقي والايواء السياحي ضمن سلسلة التقارير الاحصائية الخاصة بهذا النشاط والتي تهدف الى لقاء الضوء على حجم الخدمات الفندقية والايواء السياحي الموجودة في العراق ، ومساهمتها في الناتج المحلي للنشاط التجاري على المستوى الوطني . ويشمل التقرير كافة الفنادق ومجمعات الايواء السياحي العاملة فقط ذات درجات التصنيف السياحي والشعبية في المحافظات عدا اقليم كردستان (دهوك ، سليمانية ، اربيل) (13) . وان عدم شمول اقليم كردستان في هذا المسح بدأ منذ عام (1992) ، بسبب عدم تخصيص التمويل لمناطق

* تم احتساب العرض الفندقي باستخدام المعادلة : العرض السنوي (سرير / ليلة) = عدد الاسرة في اليوم الواحد $\times 365$.

** نسبة الاشغال = الاسرة المباعة (الطلب الفندقي) $\div$ عدد الاسرة المعروضة (العرض الفندقي)

*** لم يتم اعداد التقرير بسبب انشغال وزارة التخطيط وكوادرها الاحصائية باجراء التعداد العام للسكان . وعليه لم يتم اعداد

تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لعام 2008 .

¹³ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة

2013، مصدر سابق، ص:1.



الحكم الذاتي خلال مدة التسعينيات نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض انذاك ، بالإضافة الى ان تنفيذ المسح بعد ان استقلال الاقليم في عام (2003) ، يكون ضمن خطة العمل من الموازنة الجارية للحكومة المركزية ولا تشمل المصروفات اقليم كردستان لذلك لا يشترك الاقليم بهذا المسح (14) .

ثانيا : مسح شركات السفر والسياحة التابعة للقطاع الخاص

شملت خطة الجهاز المركزي للاحصاء شركات السفر والسياحة في القطاع الخاص بمسح لتوفير مؤشرات احصائية تعكس فعالية هذا النشاط لاغراض متطلبات الجهات المستفيدة وللوصول الى مؤشرات تفصيلية عن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي المتولد بواسطة المشاريع المقيمة .ونفذ الجهاز المركزي للاحصاء عام (2004) لأول مرة مسحا لشركات السفر والسياحة للاعوام (2002 - 2003) معتمدا على اطار شامل لجميع شركات السفر والسياحة للقطاع الخاص في العراق (عدا اقليم كردستان) ، ولاهمية مؤشرات هذا النشاط تم تنفيذ المسح للاعوام اللاحقة بعد تحديث الاطار سنويا بالتنسيق مع شركات السفر والسياحة حيث تم في عام (2011) شمول اقليم كردستان العراق .ويهدف المسح الى استخراج مؤشرات احصائية ونشر البيانات الاساسية عن شركات السفر والسياحة في القطاع الخاص ومعرفة القدرة الاستيعابية للعمليات السياحية وانماط الإيرادات وما يقومون به من أنشطة ثانوية أخرى (15) .

ثالثا : مسح منشآت الغذاء والمشروبات في العراق

يعد نشاط المطاعم والمقاهي والكازينوهات من الأنشطة الاقتصادية المهمة ضمن مفردات الاقتصاد الوطني ، التي تشكل جزءا من الناتج المحلي الاجمالي الى جانب مساهمته في تشغيل القوى العاملة ، الامر الذي يتطلب الاهتمام بهذا النشاط والعمل على تطويره بما يعزز التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة وتشجيع السياحة الداخلية والخارجية من جهة أخرى .ونظرا للاهمية التي يكتسبها هذا النشاط فقد قام الجهاز المركزي للاحصاء بتنفيذ مسح المطاعم والمقاهي والكازينوهات ضمن خطة تهدف الى توفير بيانات احصائية عن أنشطة خدمات الاطعمة والمشروبات لاغراض الحسابات القومية واحتساب الارقام القياسية حسب دليل النشاط الاقتصادي التعديل الرابع (ISIC-Rve.4) ويشمل المسح أنشطة المطاعم ، المقاهي ، الكازينوهات ، محال الاكل والشرب ، الكافتریات ، محلات بيع المثلجات والعصائر ، توريد الاغذية للمناسبات وتوصيل الطعام للمنازل (16) .

وعليه من الملاحظ ان اغلب المسوحات للمنتجات السياحية التي تكون النشاط السياحي تتوافر من خلل المسوحات اعلاه ، ويمكن تجميع البيانات السياحية التي تتضمنها في اطار نظام TSA ، لبناء

14 مقابلة مع صديقة باقر عبد الله ، مدير مديرية احصاءات التجارة ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، العراق ،

في تاريخ (2015/8/8) .

15 الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح نشاط شركات السفر والسياحة لسنة 2011، مصدر سابق، ص: 1.

16 الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح منشآت الغذاء والمشروبات في العراق لسنة 2013 ، مصدر سابق، ص: 1.



الجدول الاساسية للنظام ، بالنتيجة يرى الباحث ان ما توفره المسوحات الاحصائية من بيانات ، تحقق امكانية بناء جداول نظام TSA الاساسية (الجداول السبعة الاولى) وبصورة مرحلية مع امكانية تحديثها بما يتوافق مع جداول النظام المقررة دوليا ، لكون هذه المسوحات توفر البيانات عن اغلب الانشطة السياحية (الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ، منشآت الغذاء والمشروبات ، شركات السفر والسياحة ، النقل السياحي) .

البند الخامس : الدراسة الادارية الاولى (الاطار المؤسسي السياحي)

ان ضمان نجاح أي مشروع يقتضي اعطاء الاهتمام للجانب الاداري والتنظيمي على اعتبار ان عمل المشروع يتوقف على متانة المتطلبات الادارية والتنظيمية مهما كانت توقعات السوق ، وسلامة الهيكل المالي والفني جيدة ، ففي النهاية يتوقف نجاح المشروع او اخفاقه على متانة المتطلبات الادارية له (17) . ويتطلب مشروع النظام المقترح توافر جهاز اداري (اطار مؤسسي) يكون مسؤولا ومشرفا على التنفيذ وبشكل مباشر، وبما ان الاطار المؤسسي السياحي في العراق والمتمثل بهيئة السياحة ضمن وزارة الثقافة والسياحة والاثار ، لا يتضمن ضمن تشكيلاته الادارية وحدة معنية بنظام TSA ، يرى الباحث ان من الممكن استحداثها ضمن تشكيلات هيئة السياحة، من خلال اجراء مجموعة من الخطوات وهي على النحو الاتي :

الخطوة الاولى : استصدار قرار وزاري بتطبيق نظام TSA في العراق

يتطلب تطبيق نظام TSA في العراق العمل على المشاركة الفاعلة من كافة الأطراف المعنية بالنشاط السياحي ، وفي هذا السياق ، ومن اجل تفعيل التعاون والمشاركة بين كافة الجهات المعنية بالنشاط السياحي من الضروري ان تقوم وزارة الثقافة والسياحة والاثار على توقيع بروتوكول تعاون بينها ووزارة التخطيط (الجهاز المركزي للاحصاء) ، ومن ثم العمل على اصدار قرار وزاري بأعداد نظام TSA ، وذلك نظراً للعلاقة الارتباطية للوزارتين. وتتمثل هذه العلاقة بالاتي :

1. **وزارة الثقافة والسياحة والاثار** : بصفتها الجهة العامة المسؤولة عن نشاطات السياحة والمشرفة على تنظيمات القطاع السياحي في العراق، وهي تحرص في المقام الأول على إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه السياحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
2. **وزارة التخطيط** : باعتبارها الوزارة التي تضطلع بمسؤولية إعداد الخطط السنوية وتقارير المتابعة السنوية، ويخضع لإشرافها الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وهو المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات السياحية التي يتم جمعها من الجهات ذات الصلة، كما يتولى إجراء المسوح الميدانية المتعلقة بالنشاط السياحي.

¹⁷ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات ، ط 1 ، دار الحامد للنشر ، عمان - الاردن ، 2004 ، ص: 93 .



الخطوة الثانية : تشكيل وحدة الحساب الفرعي للسياحة

ان تشكيل (وحدة الحساب الفرعي للسياحة) هو من ضرورات تطبيق نظام TSA ويرجع ذلك لعدة اسباب وهي كالآتي :

1. بناء وحدة مؤسسية تضطلع بمسئولية الادارة والتنسيق والمتابعة والإشراف وتعزيز التعاون بين مُعَدّي الإحصاءات السياحية ومُستخدميها، وذلك لضمان أقصى قدر من الفاعلية والكفاءة في إعداد الحسابات الفرعية للسياحة .

2. توحيد مصادر البيانات السياحية تحت اشراف وادارة وتوجيه جهاز ادراي معني بهذه المسوحات السياحية اللازمة لتطبيق النظام وتتجسد في وحدة الحسابات الفرعية للسياحة.

3. تسهم وحدة الحساب الفرعي للسياحة في انسيابية وسرعة وسهولة تبادل المعلومات بين الجهات والوحدات المختلفة والمعنية بانجاز المسوحات السياحية اللازمة .

وتتضمن هذه الوحدة بدورها تشكيل لجنة للإشراف والمتابعة ، واللجان الفنية ومجموعات العمل المعنية ببناء جداول TSA . والتي يتمثل نشاطها بالآتي :

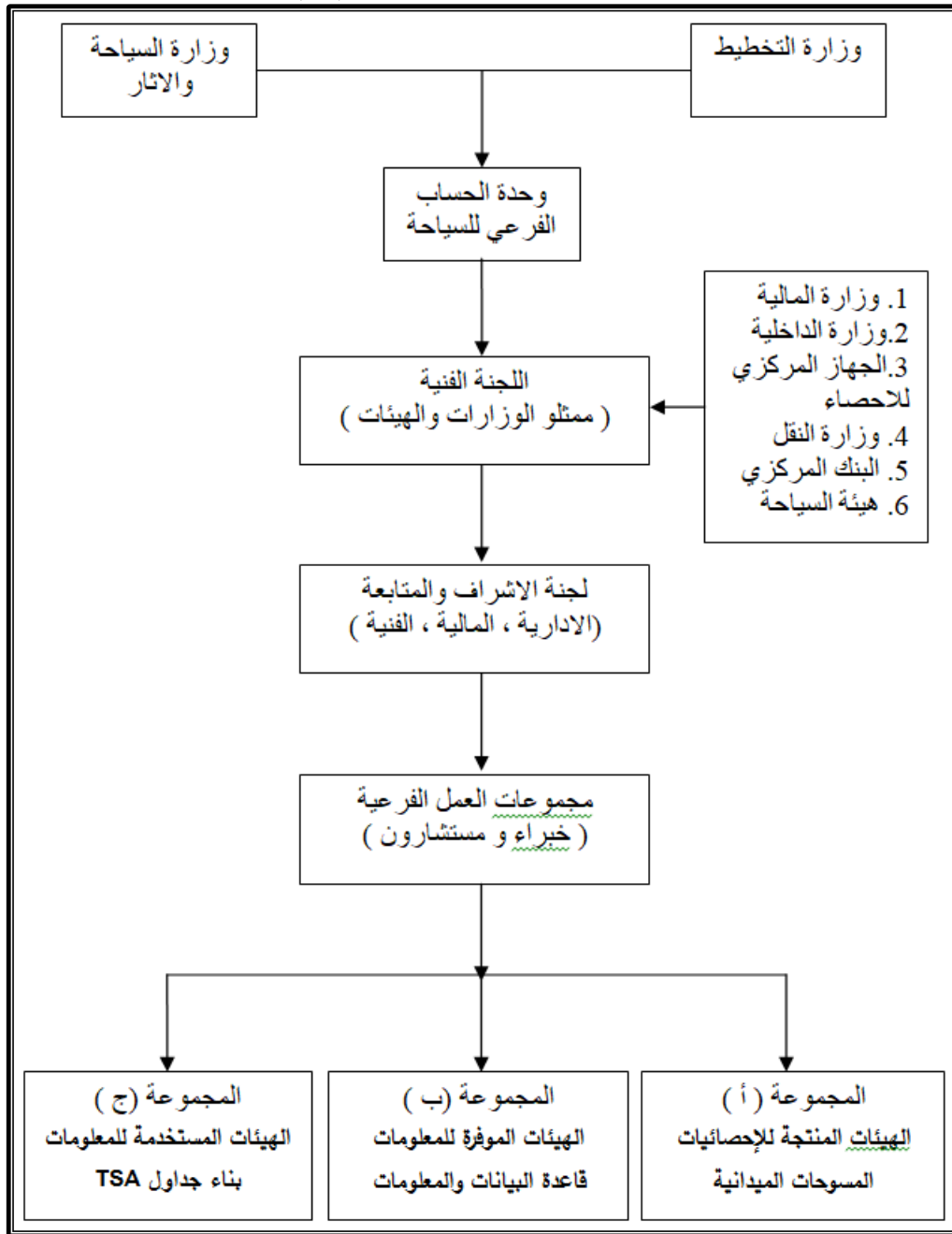
أ. **تشكيل لجنة اشراف ومتابعة التنفيذ للمشروع** : من خلال وضع السياسات العامة وتوجيهات العمل ، والمتابعة والإشراف والتنسيق بين الأطراف المعنية.

ب. **تكوين مجموعة العمل الفنية** : والتي تتولى مهمة تركيب جداول الحسابات الفرعية للسياحة ، ويضم فريق العمل الجهات الرئيسية الآتية :

- **الهيئات المنتجة والمُصدرة للإحصائيات السياحية**: مثل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، البنك المركزي ، وزارة السياحة والآثار .
- **الهيئات المؤفّرة للمعلومات السياحية** : مثل شركات السفر والسياحة ، مصلحة الجوازات ، مصلحة الجمارك ، الهيئات التابعة لوزارة النقل .
- **الهيئات المستخدمة للإحصائيات السياحية** : مثل وزارة التخطيط ، الجامعات والمراكز البحثية، رابطة مكاتب السفر والسياحة ، المكاتب الاستشارية ، ومشروعات التنمية والاستثمار السياحي ... إلخ .

والشكل التالي يبين هيكل وحدة الحساب الفرعي المقترح تشكيله في وزارة السياحة والآثار في العراق :

شكل (1) / هيكل وحدة الحساب الفرعي في العراق



المصدر : من اعداد الباحث .

البند السادس : الدراسة المالية الاولى (تمويل المشروع)

يعد التحليل المالي للمشروع عملية قياس مسبق للوضع المالي للمشروع من وجهة نظر القائمين على التنفيذ ، والذين ساهموا في رأس المال للمشروع ، بحيث يمكنهم اتخاذ القرار بشأن تنفيذ المشروع او التخلي عن فكرته . ويتطلب التحليل المالي للمشروع القيام باجراء تحليل علمي ، لقياس العلاقات المالية بين مكونات المشروع المختلفة للحكم على المشروع واتخاذ الاجراءات المالية التصحيحية اذا لزم الامر ،



وقياس قيمة المشروع وفق المعايير المالية السائدة لغرض التأكد من سلامة الوضع المالي ، بهدف اتخاذ قرار بقبول او رفض المشروع (18) .

وعند تقييم التحليل المالي لمشروع النظام المقترح تطبيقه في العراق ، نلاحظ ان هيئة السياحة ضمن وزارة الثقافة والسياحة والاثار تتمتع بالاستقلال المالي والاداري ، بمعنى ان مصادر التمويل للوزارة ليس مركزيا وانما يتأتى من عدة مصادر والتي تتجسد الاتي :

1. ما يخصص لها من الموازنة العامة للدولة .
2. المنح والمساعدات والهبات المقدمة من جهات داخل وخارج العراق .
3. ما تحصل عليه الوزارة من ايرادات نتيجة الاستثمار السياحي.

وان هذه التخصيصات المالية للوزارة تتفق على رواتب ملاك الوزارة ، وانشطة الوزارة الضرورية الاخرى وهي غير كافية ، فضلا عن ذلك ان العراق مطالب بتسديد الاقساط السنوية لمنظمة السياحة العالمية كونه عضوا في منظمة السياحة العالمية ، ويعود تاريخ هذا الانتماء الى عام (1975) والى غاية عام (1988) انقطع هذا الانتماء بسبب الاوضاع الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية انذاك ، وما تلاها من حصار اقتصادي استمر (13) عاما بسبب حرب الخليج الاولى ، والاحتلال الامريكي في عام (2003) ابان تغيير النظام السياسي ، ومن ثم عاد العراق ليصبح عضوا في منظمة السياحة العالمية في عام (2004) ، وبسبب الانقطاع الي دام حوالي (20) عاما ، كان على العراق ان يسدد ما بذمته من ديون على مدار هذه السنوات ، والتي تتمثل بالاقساط السنوية التي يفترض ان تدفع سنويا ، وبعد اجراء التخفيض بنسبة (60 %) التي اقراها نادي باريس انذاك ، والعمل على جدولتها وتقسيم الديون على مدى (25) عاما ، انعكس هذا الوضع على تمويل نشاط هيئة السياحة بشكل سلبي (19) . فضلا عن ذلك وبسبب الازمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط ، لم تخصص الموازنة العامة للدولة لعام (2013) لهيئة السياحة في مجال الانفاق الاستثماري سوى (30) مليار دينار وبنسبة (31 %) من اجمالي الانفقات المخصصة لانشطة الاقتصاد العراقي ، بسبب الازمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نظرا لانخفاض اسعار النفط (20) . وهذا يعكس مدى ضعف التمويل لدعم النشاط السياحي ، مما يتطلب ذلك الى اتخاذ اجراء يسهم في توفير مصادر التمويل اللازمة لبناء نظام TSA . وعليه من الممكن التوصية بان يخصص التمويل اللازم للمشروع المقترح ، من خلال تنويع مصادره من عدة جهات ، وهي على النحو الاتي :

1. زيادة تخصيص التمويل للوزارة ضمن الموازنة الاستثمارية السنوية للدولة .

18 عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات ، مصدر سابق، ص : 84 - 85 .
19 مقابلة مع حسين علي مراد الجاف ، مدير اقدم لقسم التخطيط والمتابعة والدراسات ، هيئة السياحة ، وزارة السياحة والاثار ،

العراق ، بتاريخ / 2015/8/5 .

20 نبيل جعفر عبد الرضا ، الموازنة الاتحادية في العراق لعام 2013 عرض وتقييم ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث ،

الموقع الالكتروني : <http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=5463>



2. الاستعانة بالمؤسسات المالية المصرفية المحلية ، والدولية للحصول على التمويل من خلال القروض والتي يتم تسديدها بشكل ميسر ، وبدعم حكومي .
3. الاستعانة بمنظمة السياحة العالمية لتوفير التمويل من خلال القروض والهبات والمنح ، على اعتبار ان العراق عضو في منظمة السياحة العالمية ، وبالتالي هي ملزمة بدعم النشاط السياحي في العراق حتى يكون قادرا على دفع التزاماته المالية السنوية والديون .
4. خصخصة الاستثمار في النشاط السياحي ومنح التراخيص للشركات العالمية للتعاقد على المشاركة في ادارة النشاط السياحي وزيادة الاستثمار .

البند السابع : الدراسة الاقتصادية الاولى " الربحية القومية والاجتماعية "

ان التحليل الاقتصادي يعد مقياس مسبق للمشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني ، ووفقا للمبادئ الاقتصادية ، وذلك بهدف اتخاذ قرار بشأن رفض او قبول المشروع في ضوء ما يحققه للاقتصاد الوطني من عوائد وما سيتحمله الاقتصاد الوطني من اعباء وتكاليف (21). وهناك العديد من المعايير للربحية الاقتصادية (القومية) التي يمكن استخدامها للحكم على جدوى المشروع من جوانب الاقتصاد الوطني، وهذه المعايير هي كالآتي :

اولا : مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق

لتقدير اسهام النشاط السياحي في الناتج المحلي الاجمالي يمكن الاستعانة بالجدول (9) ، الذي يبين الناتج المحلي الاجمالي السياحي ، ونسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2013) بالاسعار الثابتة ، اذ عند تتبع مؤشرات الناتج المحلي السياحي ، يلاحظ بصورة واضحة النمو المستمر ، باستثناء المدة من (2004) الى (2007) ، بسبب التدهور الامني الذي اثر بشكل سلبي على النشاط السياحي ، مع الجدير بالملاحظة ان الناتج المحلي السياحي في عام (2006) قفز الى ما يقارب (549.0) مليون دينار ، في حين كان عام (2005) يقدر بـ (13.8) مليون دينار ، ويرى الباحث ان هذا النمو غير منطقي في ظل الظروف الامنية غير المستقرة خلال العام (2006) ، اضافة الى كون الزيادة الحاصلة ليست بقليلة مما يعتقد وجود خطأ في عملية الحساب للناتج المحلي السياحي لعام (2006) .

لذا يمكن اعتماد المدة من (2008 - 2013) لغرض تقدير اسهام الناتج المحلي السياحي في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي ، اذ يلاحظ زيادة الناتج المحلي السياحي بصورة مستمرة ، اذ بلغ عام (2008) ما يقارب (28.7) مليون دينار، ووصل عام (2013) ما يقارب (641.3) مليون دينار، وهذا مؤشر الدور الايجابي للنشاط السياحي في الناتج المحلي الاجمالي ، اما بالنسبة للاهمية النسبية للنشاط السياحي فقد بلغت في عام (2013) ما نسبته (0.84 %) من الناتج المحلي الاجمالي، بينما كانت الاهمية النسبية في الاعوام التي تسبقه اقل نسبيا. ويرى الباحث ان هذه النسب المتواضعة ليست بسبب انخفاض الناتج المحلي السياحي ، وانما نتيجة لزيادة الناتج المحلي للقطاع النفطي بشكل كبير خلال المدة

²¹ مدحت القرشي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية ، مصدر سابق، ص : 121 .



(2004 - 2013) ، والذي انعكس على الناتج القومي للاقتصاد العراقي ، مما اثر سلبا في نسب اسهام النشاط السياحي في الناتج المحلي الاجمالي ، مع الاخذ بنظر الاعتبار انها تشكل نشاط الفنادق والمطاعم فقط دون احتساب أنشطة المنتجات السياحية الاخرى للنشاط السياحي .
جدول (9) / الناتج المحلي الاجمالي السياحي ، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2013) بالاسعار الثابتة

السنة	الناتج المحلي السياحي مليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار	الاهمية النسبية %
2004	22.5	41607.8	0.05
2005	13.8	43438.8	0.03
2006	549.0	47851.4	1.14
2007	4.0	48510.6	8.2
2008	28.7	51716.6	0.08
2009	46.4	54720.8	0.1
2010	51.5	57751.6	0.09
2011	54.7	63650.4	0.09
2012	599.9	71680.8	0.09
2013	641.3	75685.8	0.84

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، جمهورية العراق .

ثانيا : مساهمة النشاط السياحي في توليد فرص العمل في العراق (*)

بالنسبة لمؤشرات التوظيف ضمن النشاط السياحي يمكن تجميعها من خلال مؤشرات المسوحات لمكونات النشاط السياحي (الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ، منشآت الغذاء والمشروبات ، شركات السفر والسياحة) ، وعليه أن مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي يبين مؤشرات التوظيف للنشاط الفندقي ويبلغ (8830) الف عامل ، اما بالنسبة الى مؤشرات عدد العاملين في منشأة الغذاء والمشروبات فقد بلغ مجموع عدد العاملين فيها لعام (2013) حوالي (88617) الف عامل ، وشكلت نسبة الذكور (99.0 %) ، والاناث (1.0 %) من اجمالي عدد العاملين . في حين بلغ عدد العاملين في شركات السفر والسياحة فقد (2370) الف عامل . وهذا يؤشر اهمية النشاط السياحي في توفير فرص العمل مقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الاخرى ، وبخاصة ان النشاط السياحي يعتمد على العنصر البشري في تقديم الخدمات السياحية ، ولا يمكن استبداله بالالة كما في باقي الصناعات ، مما يستوجب تطبيق النظام لغرض تقدير اعداد العاملين في جميع مكونات النشاط السياحي .

ثالثا : مساهمة النشاط السياحي في ميزان المدفوعات العراقي

تتجسد أهمية ميزان المدفوعات من خلال دوره في بيان القوة الاقتصادية للدولة على الصعيد الدولي ، وكذلك على صعيد الهيكل الاقتصادي للبلاد لكونه بلداً زراعياً أم صناعياً أم نفطياً أم سياحياً ، اضافة الى ذلك يعكس ميزان المدفوعات موقف الدولة من الناحية المالية على الصعيد الدولي (دائناً أم مديناً). والقطاع

* للاطلاع راجع المبحث الاول ، ص : 10-3 .



السياسي يُعدُّ من القطاعات المهمة التي تسهم في تدفق النقد الاجنبي الى داخل الدولة مما يؤدي الى دعم ميزان المدفوعات ، الامر الذي يستوجب الاهتمام بهذا القطاع بوصفه وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ، وبخاصة بالنسبة للدول التي تتمتع بمقومات سياحية متنوعة (طبيعية وبشرية) مثل العراق . وللتوصل الى معرفة العلاقة بين النشاط السياحي وميزان المدفوعات ، لا بدَّ من الاعتماد على الميزان السياحي ، الذي على اساسه يقاس اثر السياحة في ميزان المدفوعات العراقي .

وعليه يمكن من خلال الجدول (10) الذي يبين نسبة اسهام السياحة في ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2006-2012) ، يتضح ضعف أداء النشاط السياحي بشكل عام ، ودوره السلبي في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2006 ، 2007) بسبب الظروف الامنية السيئة خلال تلك المدة ، وكذلك بالنسبة للمدة (2011 ، 2012) بالرغم من ان العوائد السياحية ارتفعت لكن هذا الارتفاع يقابله ارتفاع الانفاق السياحي الخارجي ، نظرا لتحسن الدخل للمواطن العراقي واستقرار الوضع السياسي نسبيا فضلا عن التطور الذي حصل في وسائل (النقل الجوي) مما شجع السفر للسياح المواطنين الى الخارج ، ويفسر الدور السلبي نتيجة للاسباب الاتية :

أ. التركيز على السياحة الدينية واهمال الأنماط السياحية الأخرى ، بمعنى غالبية العوائد السياحية تتأتى من السياحة الدينية التي تمتاز بانخفاض معدل الانفاق اليومي للسائح ، وانخفاض معدل الإقامة مما ينعكس سلبا على العوائد السياحية.

ب. تحسن المستوى المعاشي للفرد نتيجة زيادة دخل الفرد مما مكنهم من الاستغناء عن السياحة الداخلية لصالح السياحة الخارجية مما ادى الى استنزاف المزيد من العملات الصعبة .

ج. كثرة سفر العراقيين الى الدول المجاورة مثل جمهورية ايران وتركيا اما لغرض السياحة الدينية السياحة في ايران او لغرض الترفيهية والاستجمام في تركيا .

د. زيادة الميل الحدي للاستيراد بسبب عدم توافر مستلزمات الانتاج المحلية مما ادى الى استنزاف المزيد من العملات الاجنبية .

جدول (10) / نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2006-2012) (وحدة القياس : مليون دولار)

السنة	الميزان السياحي (1)			ميزان المدفوعات (2)		(3) نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات %
	العوائد السياحية	الانفاق السياحي	نتيجة الميزان السياحي	الصادرات	الاستيرادات	
2006	144	167.6	- 23.6	39.590	19.556	- 117.7
2007	515.7	515.8	- 0.1	39.587	35.496	- 2.44
2008	843.5	748.1	95.4	63.726	38.437	377.23
2009	1402.5	1183	219.5	39.430	41.512	- 10.54
2010	1658.5	1543.2	115.3	51.764	43.915	1.46
2011	1543.3	1785.3	- 242	79.681	47.803	- 759.14
2012	1634.4	2149.8	- 515.4	94.172	56.234	- 1.35

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- العמוד (1) ، (2) من البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم احصاءات ميزان المدفوعات .
- العמוד (3) باستخدام المعادلة الاتية : نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات = الجزء ÷ الكل × 100.

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

اولا : الاستنتاجات

1. توافر الامكانات اللازمة لتطبيق نظام TSA في العراق ، والمتمثلة بالاطار المؤسسي ، والمسوحات الاحصائية اللازمة ، التمويل ، الربحية الاقتصادية ، وهذا يحقق فرضية البحث .
2. امكانية بناء الجداول السبعة الاولى من نظام TSA على ان تكون بصورة مرحلية على وفق البيانات المتاحة التي مديرية احصاء التجارة ضمن وحدات وزارة التخطيط في العراق .
3. تراكم الديون المترتبة على هيئة السياحة ضمن وزارة الثقافة والسياحة والاثار، والمستحقة لمنظمة السياحة العالمية بسبب الانقطاع الذي دام 20 عاما ، فضلا عن محدودية التخصيصات المالية للهيئة الامر الذي انعكس سلبا في ضعف تمويل القطاع المؤسسي السياحي .
4. عدم توافر الخبراء والاستشاريين فضلا عن عدم توافر الدراسات والبحوث فيما يتعلق بنظام TSA على مستوى العراق ، بالتالي لا يمكن الجزم بتوافر الامكانيات المطلوبة لتطبيق النظام بدون اعداد دراسة جدوى اولية .
5. تعدد المسوحات الاحصائية السياحية ضمن ثلاثة مسوحات وهي (مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ، مسح منشآت الغذاء والمشروبات ، مسح شركات السفر والسياحة) ، مما سبب تشتت البيانات بين عدة اقسام ضمن وزارة التخطيط .
6. عدم شمول اقليم كردستان في المسوحات الاحصائية للنشاط السياحي في العراق ، مما ينعكس سلبا في عدم احتساب مؤشرات النشاط السياحي لمحافظة الاقليم في نظام الحسابات القومية في العراق .
7. ان تقدير حسابات القطاع السياحي في نظام الحسابات القومية في العراق يعتمد على نشاط الفنادق والمطاعم بالدرجة الاساس ، مع استبعاد الانشطة السياحية الاخرى التي تكون القطاع السياحي مثل (النقل السياحي ، شركات السفر والسياحة ، الانشطة الترفيهية والثقافية) .

ثانيا : التوصيات

1. العمل على ترسيخ الايمان بأهمية القطاع السياحي ، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية لغرض التعريف بنظام TSA واهميته في قياس دور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ، لغرض تحديد المبررات والحاجة لتطبيق النظام في العراق .
2. العمل على تشكيل (وحدة الحساب الفرعي للسياحة) ضمن تشكيلات هيئة السياحة في وزارة الثقافة والسياحة والاثار، وتتضمن هذه الوحدة بدورها تشكيل لجنة للإشراف والمتابعة ، واللجان الفنية ومجموعات العمل المعنية ببناء جداول TSA .
3. توفير التمويل المناسب لتطوير القطاع المؤسسي السياحي وتشكيل فرق العمل الفنية المشرفة على تطبيق نظام TSA في العراق ، من خلال الدعم الحكومي ضمن الموازنة السنوية ، والاستعانة بجهود منظمة السياحة العالمية في تسهيل الحصول على المنح او القروض الميسرة .
4. العمل على توقيع اتفاق مع منظمة السياحة العالمية لتشكيل فريق عمل دولي مختص في نظام TSA لتقديم الخبرات والإشراف على تطبيق النظام في العراق كونه عضوا في المنظمة .



5. نوصي هيئة السياحة بالعمل على التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بتوفير البيانات السياحية مثل (وزارة التخطيط ، وزارة المالية ، وزارة الداخلية ، البنك المركزي العراقي ، وزارة النقل) ، لتجميع البيانات واعداد المسوحات الاحصائية السياحية تحت اشراف وتوجيه هيئة السياحة .
6. التنسيق والتعاون بين الحكومة المركزية واقليم كردستان العراق لتحديد الضوابط للجهات المعنية بالنشاط السياحي لتقديم المعلومات عن النشاط السياحي ، لادخال حسابات النشاط السياحي للاقليم ضمن الحسابات القومية في العراق وضمن اطار نظام TSA المقترح تطبيقه .
7. التنسيق بين وزارة التخطيط وهيئة السياحة لتشكيل فريق عمل لتحديد الانشطة السياحية التي تكون القطاع السياحي ، وادخالها حساباتها كقطاع سياحي ضمن الحسابات القومية تحت مسمى (نشاط القطاع السياحي) بدلا عن حسابات (نشاط الفنادق والمطاعم فقط) .

المصادر والمراجع

اولا : المصادر العربية :

1. ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية - التقيح 4 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2009 .
2. البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء والاباحث قسم احصاءات ميزان المدفوعات.
3. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، العراق .
4. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء في العراق 2011- 2015 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2010 .
5. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الدخل القومي والنتائج المحلي الاجمالي للسنوات (1997 - 2004) ، مديرية الحسابات القومية ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2005 .
6. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة 2013 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 .
7. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح منشآت الغذاء والمشروبات في العراق لسنة 2013 ، مديرية احصاءات التجارة ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 .
8. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح نشاط شركات السفر والسياحة لسنة 2011 ، مديرية احصاءات النقل والاتصالات ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2013 .
9. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ، احصاءات التجارة الداخلية - الباب السادس عشر ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2014 .
10. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص في العراق لسنة 2012 - 2013 ، مديرية احصاءات التجارة ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2014 .
11. الدباس ، نزيه ، ادارة القرى السياحية ، دار الحامد للنشر ، عمان- الاردن ، 1999 .



12. عبد الكريم ، عبد العزيز مصطفى ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات ، ط 1 ، دار الحامد للنشر ، عمان - الاردن، 2004 .

13. القرشي ، مدحت ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان / الاردن، 2009 .

ثانيا : المصادر الاجنبية :

1. J. R. Brent Ritchie, Tourism ,Principles , & Charles R. Goeldner .
Practices , Philosophies , 11ed ,John Wiley & Sons ,Inc., New York ,
2009.

ثالثا : المقالات :

1. جابر ، فخري حميد ، مدير الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط ، جمهورية العراق ، بتاريخ (7 / 10 / 2015) .
2. الجاف ، حسين علي مراد ، مدير اقدم لقسم التخطيط والمتابعة والدراسات ، هيئة السياحة ، وزارة السياحة والاثار ، العراق ، بتاريخ / 2015/8/5 .
3. عبد الله ، صديقة باقر ، مدير مديرية احصاءات التجارة ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، بتاريخ ، 2015/8/8 .
4. مدير مديرية النقل والاتصالات ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، جمهورية العراق ، بتاريخ ، 2015/8/8 .

رابعا : الانترنت :

نبيل جعفر عبد الرضا ، الموازنة الاتحادية في العراق لعام 2013 عرض وتقييم ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث ، الموقع الالكتروني :

<http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=5463>